

نفي الجملة في العربية مفهومه وأدواته

أ. الشريف ميهوبي
قسم اللغة العربية وآدابها
جامعة باتنة

ملخص

تتناول هذه الدراسة مفهوم نفي الجملة في العربية، والأدوات التي تجسد ذلك المفهوم، من وجهة نظر الدارسين القدامى والمحدثين، ومن وجهة نظرنا. فنفي الجملة يحتاج إلى دراسة جادة تنطلق من الجملة وإليها تعود، دراسة تجمع ما كان مشتتا من حروفه وأدواته في مضان الأبواب النحوية، وترتقي به من مستوى المعالجة المحدودة للمفردات، إلى مستوى المعالجة الشاملة ضمن الجملة العربية بكل أنواعها، وتحديد السمات التركيبية لها من خلال ذلك.

Résumé

Cet article étudie la phrase négative en arabe et les particules qui introduisent la négation selon les points de vue, des anciens et modernes grammairiens arabes, et notre propre point de vue.

En vérité cette phrase doit être étudiée d'une manière rigoureuse, et rassembler toutes les particules de la négation que la phrase négative utilise.

On doit aussi oublier l'analyse grammaticale des anciens pour se tourner vers l'étude des inflexions que dirige le régent.

L'analyse grammaticale ancienne ne s'est pas penchée sur la fonction véritable de la phrase négative.

Cette phrase doit être vue et étudiée dans un sens global et général.

تتناول هذه الدراسة مفهوم نفي الجملة في العربية، والأدوات التي تجسد ذلك المفهوم، من وجهة نظر الدارسين القدامى والمحدثين. ونفي الجملة من وجهة نظرنا يحتاج إلى دراسة جادة تنطلق من الجملة وإليها تعود، دراسة تجمع ما كان مشتتا من حروفه و أدواته في مضان الأبواب النحوية، وترتقي به من مستوى المعالجة المحدودة للمفردات، إلى مستوى المعالجة الشاملة ضمن الجملة العربية بكل أنواعها. وقبل التطرق إلى الأساليب والأدوات، ينبغي أن نحدد مفهوم النفي أولاً؛ لأن تحديد المفهوم هو الذي يمكننا من وضع تصور عام لهذه الدراسة.

إن نفي الجملة في العربية يعني انتفاء ثبوت نسبة المسند إلى المسند إليه فيها، والنفي من جهة الخبر كالأثبات؛ فالخبر المنفي كالخبر المثبت؛ يحتمل الصدق والكذب، وإن كان النفي نقضا للأثبات.

يقول ابن يعيش في هذا الشأن: "اعلم أن النفي إنما يكون على حسب الإيجاب، لأنه إكذاب له، فينبغي أن يكون على وفق لفظه لا فرق بينهما، إلا أن أحدهما نفي والآخر إيجاب".¹

كما يقول السكاكي: "إن الخبر يرجع إلى حكم بمفهوم لمفهوم، وهو الذي نسميه الإسناد الخبري كقولنا: شيء ثابت، شيء ليس ثابتاً، فأنت في الأول تحكم بالثبوت للشيء، وفي الثاني بالاثبات للشيء".²

والنفي في الجملة ينصب في حقيقته على المسند، لأنه هو محل الثبوت أو الانتفاء، أما المسند إليه فلا يتصف بالثبوت أو الانتفاء، حتى وإن تصدر النفي الجملة.

فالنفي إذن؛ هو لنفي نسبة المسند للمسند إليه، وقد يتقدم النفي الجملة، ولكن لا يعني ذلك أنه منصب على المسند إليه والمسند معاً، بل المقصود منه هو نفي المسند، وقد يتقدم النفي المسند فحسب، وذلك ما يؤكد الغاية من وجوده، ويكون ذلك في الجملة الاسمية والفعلية على السواء.

وعن النفي في الجملة يقول أحد الدارسين المحدثين: "فالنفي يتجه في حقيقته إلى المسند وأما المسند إليه فلا ينفي، ولذلك يمكن في الجملة الاسمية أن يتصدر النفي الجملة، فيدخل على المبتدأ والخبر معاً، ويمكن أن يتصدر الخبر فحسب بوصفه المسند، وذلك إن كان الخبر جملة.

وأما الجملة الفعلية فإن النفي فيها لابد أن يتصدر الفعل وحده؛ لأن الفعل هو المسند، وهو مقدم ضرورة على الفاعل".³

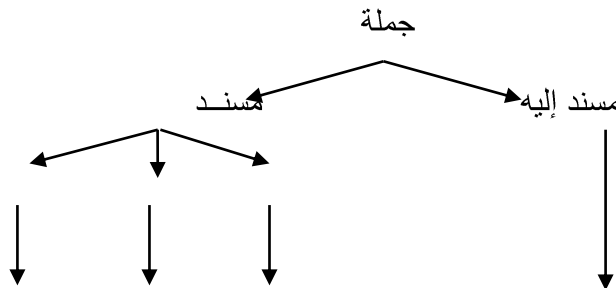
كما يقول: "وبذلك تتحقق صدارة النفي، لأنه إذا كان في الجملة الفعلية أو الاسمية، فهو سابق على عنصريها، وإذا كان في جملة الخبر فهو متصدر الجملة أيضاً، غير أن الجملة في هذه الحالة تكون عنصراً في جملة أخرى".⁴

ويقول: "وإذا كانت الجملة العنصر منفية فلا يعني هذا أن الجملة الكبرى التي تحتوي عليها تعد منفية كذلك، إذ لا تعد الجملة منفية إلا إذا تصدرها النفي بأن تسلط النفي على عنصريها الإسناديين معاً، فمثلاً إذا قلنا: (محمد لا يؤدي أحداً) فإن هذه الجملة تعد مثبتة، لكن يمكن أن نقول عن جملة (لا يؤدي أحداً) إنها جملة منفية، وقد أخبرنا بالجملة المنفية عن المبتدأ، وبذلك يمكن تعريف الجملة المنفية- إذا كان الاعتماد على الصيغة والمعنى معاً- بأنها ما تصدرتها أداة نفي لنفي ثبوت نسبة المسند إلى المسند إليه".⁵

إذا سلمنا بما قاله صاحب الرأي السابق في بداية الفقرة الأولى، وهو أن النفي في الجملة يتجه في حقيقته إلى المسند لا إلى المسند إليه، فإننا لا نسلم بالنتيجة التي وصل إليها في النهاية، وإن كانت تتفق مع ما جاء في النحو العربي. فكيف يمكن عدُّ جملة (محمد لا يؤدي أحداً) جملة مركبة، وهي في حقيقتها بسيطة، وكيف يمكن عدها مثبتة وهي منفية؟ لا شيء إلا لتوسط أداة النفي فيها بين المسند إليه والمسند، وكأنَّ تقدم النفي على الجملة هو القاعدة في كونها منفية أو غير منفية.

فجملة (محمد لا يؤدي أحداً) وما جاء على شاكلتها - من وجهة نظر النحو العربي، ووجهة النظر السابقة - هي جملة اسمية مثبتة كبرى، خبرها جملة فعلية منفية، فهي اسمية من جهة تقدم الاسم، وهو المسند إليه (محمد)، ومثبتة من جهة أن النفي لم يتصدر الجملة، وكبرى من جهة أن الخبر فيها جملة، ومن هذا المنظور فإن النفي لا علاقة له بالجملة الكبرى، وإنما هو مسلط على جملة الخبر فحسب.

إذا أمعنا النظر جيداً في الجملة السابقة فإننا نجدها جملة فعلية بسيطة منفية، تقدم فيها الفاعل على فعله، فالمسند إليه (محمد) هو الفاعل، والمسند هو (لا يؤدي أحداً)، وهو يتكون من أداة النفي والفعل والمفعول، أي على الشكل التالي:

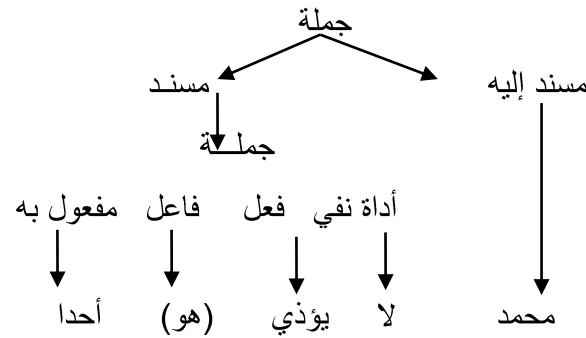


أداة نفي فعل مفعول به

محمد لا يؤذي أحدا

فالمسند إذا لا يمثل جملة، وإذا تصورنا أنه يمثل جملة فإنه يترتب على ذلك تقدير فاعل هو نفسه الفاعل الظاهر المقدم، ولا داعي لتقدير فاعل مع وجود الفاعل الأصلي، كما يترتب على ذلك عدّ الجملة مركبة وهي بسيطة، وعدّها اسمية وهي فعلية، وعدّها مثبتة، وهي منفية، وهذا التصور في حقيقته هو تصور شكلي، اتبعه الذخاة في تصنيفهم للجملة العربية، فعُدّوا ما جاء منها مصدراً باسم، من قبيل الجملة الاسمية، حتى ولو كان فاعلاً مقدّماً، وعدّوا ما جاء منها مصدراً بفعل، من قبيل الجملة الفعلية، فحكموا بضرورة تقدم الفعل على الفاعل في الجملة الفعلية، وهذا الحكم جعلهم يعدّون علامات المطابقة التي تلحق الفعل من قبيل الفاعل، وذلك في الجمل التي يتقدم فيها الفاعل أو يحتل الصدارة.

والجملة السابقة تبدو أكثر تعقيداً - من وجهة نظر النحاة - كما يبين المشجر التالي:



إن الحكم بضرورة تقدم الفعل وتصدره الجملة - كما يرى النحاة - تابع من نظرية العامل التي جعلتهم يقولون بتلك الضرورة، وجعلتهم يعدون جملة مثل الجملة السابقة، وما شابهها، من قبيل الاسمية المركبة المثبتة، وهي لا تعدو في حقيقتها أن تكون جملة فعلية بسيطة منفية.

ولعل ذلك التصور هو ما أوجد الحكم بأحقية الصدارة للنفي في الجملة الاسمية والفعلية على حد سواء، كما أوجد حكماً مثل ما جاء في قول صاحب الفقرة السابقة (إذ لا تعد الجملة منفية إلا إذا تصدرها النفي بأن تسلط النفي على عنصريها الإسناديين معا).

إن الحكم بصدارة النفي للجملة لا يؤيده الواقع اللغوي دائماً، فقد يأتي النفي متصداً للجملة، وقد يأتي متصداً المسند منها فحسب، وعلى ذلك لا يشترط أن يكون النفي متصداً للجملة دائماً، ومن ذلك ما جاء في قول أبي فراس الحمداني:

وَالْمَرْءُ لَيْسَ بِبَالِغٍ فِي أَرْضِهِ كَالصَّقْرِ لَيْسَ بِصَائِدٍ فِي وَكْرِهِ

وقوله:

وَمُهْرِي لَا يَمَسُّ الْأَرْضَ زَهْوًا كَأَنَّ ثَرَابَهَا قَطْبُ النَّبَالِ

وقوله:

فَجُودُكَ الْغَامِرُ مَا يَنْقُضِي وَفَضْلُكَ الْبَاهِرُ لَا يُدْفَعُ

ج

مسند

مسند إليه

ليس ببالغ في أرضه

المرء

ليس بصائد في وكره

الصقّر

لا يمس الأرض زهواً

مهري

ما ينقضي

جودك الغامر

لا يدفع

فضلك الباهر

نلاحظ هنا أن أدوات النفي (ليس، لا، ما) تصدرت المسند دون المسند إليه، وقد جاء كثير من هذا في القرآن الكريم والشعر العربي، وذلك يجعلنا نميل إلى القول بأن تصدر النفي للمسند فقط في الجملة هو الأصل، لأن الغرض من دخول النفي على الجملة هو نفي ثبوت نسبة المسند للمسند إليه. أما المسند إليه فلا يتصف بالثبوت أو النفي. فإذا قلنا: محمد قائم، ومحمد ليس قائما، فإننا نقول: إن المسند (قائم) متصف بالثبوت في الجملة الأولى، ومتصف بالنفي في الثانية، أما المسند إليه (محمد) فهو نفسه في الجملتين لا يتصف بثبوت أو نفي، وإنما أخبرنا عنه بالقيام مرة، وبعدمه مرة أخرى. أما الجمل التي يتصدرها النفي، مثل جملة: (لا يحب الله الجهر بالسوء) فلا يعني أن تصدر النفي لها هو لنفي المسند إليه والمسند معا، لأنه لا معنى لنفي المسند إليه، وإنما قد يكون تصدُرُ النفي للجملة قد أوجبته ضرورة أسلوبية كالتقديم مثلا، وتقدم النفي على الجملة لا يعني بالضرورة أن له الصدارة عليها.

إضافة إلى ذلك فإن (لا) في الجملة السابقة مرتبطة بالفعل (يحب) فإذا تقدمت معه، وإذا تأخر تأخرت معه، والجملة السابقة هي محولة عن جملة: (الله لا يحب الجهر بالسوء)، لأنه - في نظرنا - أن أية جملة فعلية جاء فيها الفعل متقدما على الفاعل هي جملة محولة، والأصل فيها تقدم الفاعل على الفعل، وأن أصل الرتبة في الجملة العربية بشقيها، الاسمية والفعلية هو: مسند إليه + مسند.⁶

ومن المنظور السابق يمكن مناقشة الدكتور إبراهيم أنيس في قوله: "إذا كان نظام الجملة المضارعية على الصورة الآتية: المسند إليه + أداة النفي + المسند. فإن مثل هذه الجملة لا تعدُّ من الناحية اللغوية جملة منفية، بل هي كالمثبتة تماما، وهي كذلك تعد في رأينا جملة اسمية، وتعبر عما تعبر عنه الجملة الاسمية التي يكون فيها المسند وصفا مشتقا".⁷

وقوله وليست الجملة (والله لا يحب الفساد) إلا تعبيراً آخر لنفس المعنى الذي تتضمنه جملة مثل: (والله يكره الفساد) فكلاهما من الناحية اللغوية جملة مثبتة تؤدي ما تؤديه أية جملة اسمية خبرها وصف مشتق.⁸

إن رأي إبراهيم أنيس لا يختلف عن الرأي السابق كما لا يختلف عن رأي النحاة في مثل هذا النوع من الجمل، ونحن لا نتفق معه فيما رآه، فجملة مثل: الطفل لا يلعب، هي في رأينا جملة فعلية منفية بسيطة. وليست اسمية مثبتة كما يتصور. إضافة إلى ذلك فإنَّ الإخبار بالفعل ليس كالإخبار بالوصف المشتق، فالإخبار بالفعل

يكون مرتبطاً بزمن معين تحدده الصيغة وسياق التركيب، أما الإخبار بالوصف المشتق فيكون عاماً إلا إذا وجدت قرينة زمنية تحدد زمن الإخبار. هذا فيما يتصل بالفقرة الأولى، أما الفقرة الأخيرة فإنه لا يمكن التسليم بما جاء فيها، وذلك لأن جملة: (والله لا يحب الفساد) ليست كجملة (والله يكره الفساد)، لأن الأولى منفية دخلت عليها أداة النفي لغرض نفي نسبة حب الفساد إلى الله، والثانية مثبتة؛ تثبت كره الفساد إلى الله، وهي لا تختلف عن أية جملة فعلية مثبتة. هذا من حيث الشكل، أما من حيث المعنى، فلا يعني عدم حبنا للشيء أننا نكرهه، فقد لا نحب شيئاً ولكن ليس بالضرورة أننا نكرهه، والتعبير شكل ومعنى، والمعنى مرتبط بالشكل الذي يرد فيه، ولو كانت الجملة الأولى تؤدي الغرض الذي تؤديه الجملة الثانية لاقتصر التعبير القرآني على أحد التعبيرين فحسب.

أدوات النفي

يؤدي وظيفة النفي في العربية الأدوات التالية: لا، ما، ليس، لم، لما، ولن. وهذه الأدوات هي أكثر أدوات النفي استخداماً في العربية. يضاف إليها: إن، هل، ولات؛ وهي أدوات لا ترقى في استخدامها إلى أدوات النفي السابقة، حيث جاء استخدامها قليلاً في العربية. ويبدو أن أغلب استخدامات (إن، هل) مقرونة بأداة الاستثناء (إلا) فينتقض نفيها ويصير إثباتاً وتوكيداً لمضمون الجملة.⁹

وتدخل هذه الأدوات على الجملة المثبتة فتنتفي ثبوت نسبة المسند إلى المسند إليه، دون أن تحدث فيها تغييراً من الناحية التركيبية، إلا فيما يتصل بالناحية الإعرابية، فإن بعض تلك الأدوات يتطلب تأثيراً إعرابياً معيناً عند دخولها على الجملة.

وتتناول النحاة لأدوات النفي كان مورّعا على عدد من الموضوعات النحوية تبعاً لما تقوم به من دور إعرابي، فتحدثوا عن بعضها مع نواسخ الجملة الاسمية، وتحدثوا عن بعضها الآخر في جواز المضارع ونواصبه.¹⁰

وكانوا ينشدون في ذلك ما تقوم به من تأثير إعرابي، دون أن يكثرثوا لما تقوم به من وظيفة في نفي الجملة، وكانت هذه الوظيفة تأتي في الرتبة التالية بعد العلامة الإعرابية التي تحدثها تلك الأدوات في دخولها على الجملة.

وأدوات النفي التي سنتحدث عنها هي الأدوات الشائعة في الاستخدام، وهي:

1 - لا: من أدوات النفي التي تدخل على الجملة الاسمية والفعلية على السواء ويكون نفيها عاما أو غير عام، ويكون دخولها على الجملة الفعلية لنفي المستقبل.¹¹

ولهذه الأداة في دخولها على الجملة عدة صور ذكرها لها النحاة، وهي:

أ - أن تكون عاملة عمل (إنّ) فتدخل على الجملة الاسمية، تنصب الاسم وترفع الخبر وتسمى في هذه الحال النافية للجنس، ولها في عملها عمل (إنّ) عدة شروط، وهي: أن يكون اسمها نكرة، فإن كان مفردا بني على الفتح، وإن كان مضافا أو شبيها بالمضاف نصب، وأن لا يتقدم خبرها على اسمها ولو كان ظرفا أو جارا ومجرورا.¹²

ويقول ابن يعيش في (لا) النافية للجنس: "واعلم أن لا النافية على ضربين: عاملة، وغير عاملة، فالعاملة التي تنفي على جهة استغراق الجنس لأنها جواب ما كان على طريقة: هل من رجل في الدار، فدخول من في هذا لاستغراق الجنس، ولذلك تختص بالنكرات لشمولها. ألا ترى أنه لا يجوز هل من زيد في الدار كما يجوز هل زيد في الدار، فهذه التي لاستغراق الجنس عاملة النصب فيما بعدها من النكرات المفردة، ومبنية معها بناء خمسة عشر، وإنما استحقت أن تكون عاملة لشبهها بأن الناصبة للأسماء، ووجه الشبه بينهما أنها داخلة على المبتدأ والخبر كما، أنّ، كذلك".¹³

ب - أن تكون عاملة عمل ليس فتدخل على الجملة الاسمية، ترفع الاسم وتنصب الخبر وتسمى في هذه الحال (لا) النافية للوحدة. ويقول ابن يعيش فيها: "وأما لا المشبهة بليس فحكمها حكم ما، في الشبه والإعمال، ولها شرائط ثلاث؛ أحدها أن تدخل على نكرة، والثاني أن يكون الاسم مقدما على الخبر، والثالث أن لا يفصل بينها وبين الاسم بغيره، فتقول: لا رجلاً منطلقاً، كما تقول: ليس زيدٌ منطلقاً".¹⁴ وقد أجاز بعض النحاة أن يكون اسمها معرفة، وقد قال بذلك ابن جني وابن الشجري ووافقهما ابن مالك في ذلك، ولكن ابن هشام خالفهم، حيث يرى أنها لا تعمل إلا في النكرات، كما يرى أن عملها قليل حتى ادعى بعضهم أنه غير موجود، وأن ذكر خبرها قليل.¹⁵

ج - أن تكون غير عاملة، فتدخل على الجملة الاسمية والفعلية على السواء. فأما دخولها على الاسمية فيليها المبتدأ ويكون معرفة، وقد يليها الخبر إذا تقدم ويوجبون تكريرها في ذلك، وكذلك الأمر إذا توسطت بين المبتدأ والخبر.¹⁶

وأما دخولها على الجملة الفعلية فيكون غالبا إذا كانت ذات فعل مضارع، بحيث تخلصه للاستقبال، يقول سيبويه: "وإذا قال: هو يفعل، ولم يكن الفعل واقعا، فنفيه، لا يفعل، وإذا قال: ليفعل، فنفيه لا يفعل، وكأنه قال: والله ليفعل، فقلت: والله لا يفعل"¹⁷

ويفهم من كلام سيبويه أن (لا) تفيد في دخولها على الجملة الفعلية نفي الحال أو الاستقبال، وإن نصَّ كثيرٌ من النحاة على أنها تخلص الفعل للاستقبال، ولكن منهم من يرى أنها قد تكون للحال، وهذا ما لخصه صاحب الجني الداني في قوله: "فإذا دخلت على الفعل، فالغالب أن يكون مضارعا، ونص الزمخشري ومعظم المتأخرين على أنها تخلصه للاستقبال، وهو ظاهر مذهب سيبويه. وذهب الأخفش والمبرد، وتبعهما ابن مالك، إلى أن ذلك غير لازم، بل قد يكون المنفي بها للحال".¹⁸ وأما دخول (لا) على الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ فقليل، وإذا دخلت على الماضي فالأكثر حين ذاك أن تكون مكررة، وإذا دخلت ولم تتكرر فسُرت على أنها مقدرة أو هي للدعاء في هذه الحال.¹⁹ والأصل في (لا) ألا تعمل، وهذا ما يؤكد كثير من النحاة، وقد يكون عملها لعلّة عارضة فحسب، وليس أصيلا فيها، وإنما الوظيفة الأساسية لها هي النفي. ويؤكد هذه الحقيقة ابن يعيش فيقول: "علم أن لا من الحروف الداخلة على الأسماء والأفعال، فحكمها أن لا تعمل في واحد منها. غير أنها عملت في النكرات خاصة لعلّة عارضة، وهي مضارعتها (إن) كما عملت (ما) في لغة أهل الحجاز لمضارعتها ليس، والأصل ألا تعمل".²⁰

وفي هذا الشأن يقول الدكتور مهدي المخزومي: "لا شك أن (لا) تدخل على الجملة الاسمية كما تدخل على الجملة الفعلية، والجملة الاسمية في وضعها اللغوي الطبيعي تتألف من مسند إليه مقدم، ومسند تابع متأخر. وتدخل (لا) لتنفي النسبة المدركة بين المسند إليه والمسند ولا وظيفة لها إلا النفي، أما العمل فمن اختراعهم، ومن انخداعهم بظاهرة نصب الاسم بعدها".²¹

2 - ما: وهي من أدوات النفي التي تدخل على الجملة الاسمية والفعلية وهي لا تختلف كثيرا في عملها ووظيفتها عن (لا) النافية، حيث تدخل على الجملة الاسمية فتنتفي نسبة المسند إلى المسند إليه فيها، وتكون معها عاملة وغير عاملة. كما تدخل على الجملة الفعلية فتؤدي فيها وظيفة النفي نفسها، فإذا كانت الجملة ذات فعل مضارع خُصته للحال، وإذا كانت ماضوية فتبقى على دلالتها الزمنية معها. وقد تقربها من الحال، كما يرى ذلك بعض النحاة.²² ولدخول (ما) النافية على الجملة صورتان، هما:

أ - أن تكون عاملة عمل (ليس)، فتدخل على الجملة الاسمية؛ ترفع الاسم وتنصب الخبر فيها وتنسب ما النافية العاملة إلى لهجة الحجازيين، فتعرف بما الحجازية، وهي تعمل عمل (ليس) بشروط؛ هي: لزوم الترتيب بين اسمها وخبرها، فلا يتقدم الخبر، وإلا بطل عملها، وألا ينقض نفيها بـ (إلا)، و ألا تفصل بينها وبين اسمها (إن).²³

ب - أن تكون غير عاملة، فتدخل على الجملة الفعلية والاسمية معا، وفي دخولها على الجملة الاسمية لا يكون لها أي تأثير إعرابي، وقد نسبت (ما) النافية غير العاملة إلى بني تميم. يقول سيبويه في (ما) النافية: "وذلك الحرف (ما) تقول: ما عبد الله أخاك، وما زيد منطلقا، وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل، أي لا يعملونها في شيء، وهو القياس لأنه ليس بفعل، وليس (ما) كليس، ولا يكون فيها إضمار".²⁴ كما يقول: "وإذا قال: لقد فعلَ فإن نفيه، ما فعل، لأنه كأنه قال: والله لقد فعل. فقال: والله ما فعل. وإذا قال: هو يفعل، أي هو في حال فعل، فإن نفيه، ما يَفْعَلُ".²⁵ ويستنتج من كلام سيبويه أن (ما) عند دخولها على الماضي تقربه من الحال ولا يبقى على حاله دائما، كما يرى جمهور النحاة. لأن سيبويه قابل بين الماضي المنفي بـ (ما) والماضي المؤكد بـ (قد)، ومن استخدامات (قد) عند دخولها على الماضي تقربه من الحال. وبناء على ذلك فإن دخول (ما) على الماضي تقربه من الحال. ولعل هذا ما جعل الزمخشري وابن يعيش يقولان بذلك.²⁶

3 - لَيْسَ: وهي أداة من أدوات النفي تدخل على الجملة الاسمية فترفع الاسم وتنصب الخبر، وقد عدّها النحاة من نواسخ الجملة الاسمية، فدرسوها ضمن (كان) وأخواتها لكونها فعلا في نظرهم، وإن كان جامدا لا يتصرف، واستدلوا على فعليتها باتصال الضمائر وتاء التانيث بها. ويكون نفيها للجملة حين دخولها عليها للحال، وقيل هي للنفي مطلقا.²⁷ وقد قال بحرفيتها عدد من النحاة، كما أوردوا من تحدثوا عن حروف المعاني ضمن الحروف والأدوات؛ حيث يقول في هذا الصدد صاحب الجني الداني: "وذهب ابن السراج، والفارسي في أحد قوليه، وجماعة من أصحابه، وابن شقير، إلى أنها حرف، ولهذا ذكرت في هذا الموضع. وقال صاحب (رصف المباني) ليس ليست محضة في الفعلية ولا محضة في الحرفية ولذلك وقع فيها الخلاف بين سيبويه والفارسي، فزعم سيبويه أنها فعل، وزعم أبو علي أنها حرف. ثم قال: والذي ينبغي أن يقال فيها، إذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية، أنها حرف لا غير (ما) النافية".²⁸

وإذا دخلت (ليس) على الجملة الفعلية قدروا لها ضميرَ شأنٍ اسماً لها وتكون الجملة الفعلية الداخلة عليها خبراً لها، لأنَّه في رأيهم لا يلي الفعلَ فعلٌ، وهذا ما يؤكده سيبويه بقوله: "فمن ذلك قول بعض العرب: ليس خلق الله مثله، فلولا أنَّ فيه إضماراً لم تجز أن تذكر الفعل ولم تعمله في اسم ولكن فيه من الإضمار مثل ما في (إنَّه)".²⁹

ويؤكد عدد من الدارسين المحدثين حرفيتها. ونحن نميل إلى هذا الرأي، كما نميل إلى أن دخولها لا يكون مختصاً بالجملة الاسمية فحسب، وإنما تدخل على الجملة الفعلية كذلك. لتؤدي وظيفة النفي فيها، وهي في ذلك مثل أي أداة نفي أخرى. ويمكن عدها أداة نفي مشتركة بين الجملة الفعلية والاسمية، كما هو الحال في (ما) و(لا) النافيتين.³⁰

4 - لم ولما: وهما أداتا نفي تدخلان على الجملة الفعلية المضارعية فتجزمان الفعل فيها، ويحولان دلالاته الزمنية إلى الماضي ولكنهما يختلفان في أنَّ: (لم) تحول زمن الفعل إلى الماضي المنقطع، و(لما) تحوِّله إلى الماضي القريب من الحال أو المتصل به.³¹

وفي هذا يقول سيبويه: "إذا قال: فعَل فإن نفيه لم يَفْعَل، وإذا قال: قد فعَل فإن نفيه لَمَّا يَفْعَل".³²

وكما تنفي هتان الأداتان الجملة الفعلية تنفيان كذلك، الجملة الاسمية، وذلك في حال دخول أفعال الكينونة عليها.

5 - لن: وهي أداة نفي تدخل على الجملة الفعلية المضارعية، فتحول دلالة الفعل الزمنية من الحال إلى الاستقبال، وعند دخولها على الفعل تحدث فيه تأثيراً إعرابياً فتنصبه. وقد درس النحاة هذه الأداة مع نواصب الفعل المضارع (أن، كي، ولام التعليل) ورُوعي في ذلك تأثيرها الإعرابي، دون الاهتمام بوظيفتها الأساسية وهي النفي، وكان يفترض أن تدرس مع أدوات النفي الأخرى في باب واحد، بصرف النظر عن التأثير الإعرابي الذي تحدثه هي أو غيرها من أدوات النفي، وهي تدخل على الجملة الاسمية، كذلك، عن طريق كان وأخواتها.

وقيل إنها مركبة، عند بعضهم، وقيل إنها تفيد تأكيد النفي، وقيل إنها للنفي المؤبد.³³ ومن أمثلتها قوله تعالى: {قال ربِّ بما أنعمتَ عليَّ قلنَّ أكونَ ظهيراً للمجرمينَ} وقوله: {قلنَّ أكلنَّ اليومَ إنسياً}، وقوله: {ولنَّ يَتِمَّتوهُ أبداً}، والآيات السابقة من: (القصص 17، ومريم 26، والبقرة 95)

السمات التركيبية لأدوات النفي في العربية:

بعد أن تحدثنا عن وظائف أدوات النفي الشائعة الاستخدام في العربية، يمكن استخلاص بعض السمات التركيبية لها، من خلال الاستخدامات التي وردت عليها في العربية. وسنقتصر هنا على الأدوات التي ذكرت قبل هذا، وهي:

1 - لا: + أداة + نفي + عام + عمل + صدارة + اسمية.

هذه سمات عامة تختص بها (لا) النافية في دخولها على الجملة الاسمية والفعلية على السواء، فسمّة (+عام) تعني أنها تختص بدخولها على الجملة الاسمية، لأن الزمن فيها غير محدود، أما إذا كانت (- عام) فتختص بدخولها على الجملة الفعلية، وتكون لنفي الحال أو الاستقبال، وقد تكون لنفي الفعل في الزمن التام، ولذلك تأخذ سمّة (+ استقبل) بعد سمّة (-عام). أما سمّة (+ عمل) فتعني أنه إذا كانت (+ عمل) فقد اختصت بدخولها على الجملة الاسمية، أما إذا كانت (- عمل) فتكون مشتركة بين الاسمية والفعلية.

أما سمّة (+ صدارة)، فتعني أنه إذا كانت (+صدارة) اختصت بالجملة الاسمية فحسب، وتأخذ هذه السمّة معها سمّة (+اسمية). كما تعني سمّة (+ صدارة) مع الجملة الفعلية أنه إذا تقدم الفاعل صارت (- صدارة) مثل: الولد لا يأكل. أما إذا تقدم الفعل صارت (+ صدارة)، مثل: لا يأكل الولد.

أما سمّة (+ اسمية) فتعني أنه إذا كانت (+اسمية) اختصت بدخولها على الجملة الاسمية. أما إذا كانت (-اسمية) فيقابلها (+فعلية). وهذه سمات (لا) في استخداماتها مع الجملة:

- لا: + أداة نفي + عام + عمل + صدارة + اسمية + نفي الجنس = جملة اسمية خالية من الفعل.

- لا: + أداة نفي - عام - عمل + فعلية + صدارة + استقبال = جملة فعلية. والجملة الفعلية المقصودة هنا ما تضمنت فعلاً حدثياً مثل: لا يأكل محمد الطعام. أو تضمنت فعل كينونة: وهي الجملة الاسمية، مثل: لا يكون العيرُ مهرًا لا يكون المهرُ مهرًا.

2 - ما: + أداة نفي + عام + عمل + صدارة + اسمية = سمات عامة.

- ما: + أداة نفي + عام + عمل + صدارة + اسمية = جملة اسمية.

- ما: + أداة نفي - عام - عمل + فعلية $\pm$ صدارة = جملة فعلية .

3 - ليس: + أداة نفي $\pm$ عام $\pm$ صدارة $\pm$ اسمية = سمات عامة.

- ليس: + أداة نفي + عام + عمل $\pm$ صدارة + اسمية = جملة اسمية.

- ليس: + أداة نفي + حال $\pm$ صدارة + فعلية = جملة فعلية.

4 - لم: + أداة نفي + عمل $\pm$ صدارة + فعلية + جزم + قلب + زمن تام + منقطع

5 - لما: + أداة نفي + عمل $\pm$ صدارة + فعلية + جزم + قلب $\pm$ زمن تام +

6 - لن: + أداة نفي + عمل $\pm$ صدارة + فعلية + نصب + استقبال +

هذه بعض السمات التركيبية لأدوات النفي في العربية، وهي لا تعني بالضرورة كل السمات، فيمكن بالنظر والتأمل في نصوص العربية استخلاص سمات تركيبية أخرى تضبط استخدام هذه الأدوات في إطار الجملة العربية، كما يمكن وفق هذا التصور استحداث باب نحوي يسمى: نفي الجملة في العربية، يهتم بأسلوب النفي بشكل ينسجم مع الوظيفة اللغوية المنوطة به.

هوامش:

- 1 - شرح المفصل لابن يعيش 8 / 107.
- 2 - مفتاح العلوم للسكاكي 167.
- 3 - في بناء الجملة العربية 375.
- 4 - المرجع السابق 375.
- 5 - المرجع السابق 376.
- 6 - انظر: موضوع الروتية بكل تفصيله في: بناء الجملة الخبرية في شعر أبي فراس الحمداني 170 - 192.
- 7 - من أسرار اللغة 312.
- 8 - المرجع السابق 316.
- 9 - انظر: شرح المفصل 107/8 - في بناء الجملة العربية 379، 391 - في النحو العربي، نقد وتوجيه 247، 263.
- 10 - انظر: في بناء الجملة العربية 380. - بناء الجملة في رسائل إخوان الصفاء 242.
- 11 - انظر: شرح المفصل 108/8.
- 12 - انظر: مغني اللبيب لابن هشام 313، 314 - الجني الداني للمرادي 290، 291.
- 13 - شرح المفصل 1 / 105.
- 14 - السابق 1 / 109.
- 15 - انظر: مغني اللبيب 316 - والجني الداني 293.
- 16 - انظر: مغني اللبيب 319 - والجني الداني 299 - في بناء الجملة العربية 401.
- 17 - كتاب سيبويه 3 / 117 .
- 18 - الجني الداني 296.
- 19 - انظر: شرح المفصل 8 / 108. - مغني اللبيب 320. - الجني الداني 297، 299.
- 20 - شرح المفصل 1 / 105.
- 21 - في النحو العربي، نقد وتوجيه 251.
- 22 - انظر: شرح المفصل 1 / 108، 109. - مغني اللبيب 399. - الجني الداني 322، 329.
- 23 - انظر المصادر السابقة وصفحاتها في هامش (22).
- 24 - كتاب سيبويه 57/1.
- 25 - السابق 117/3.
- 26 - انظر: شرح المفصل 107/8.
- 27 - انظر: كتاب سيبويه 45/1 - 46، 57 - شرح المفصل 111/7 - شرح الكافية للرضي 296/2 - 297.
- 28 - الجني الداني 494. وانظر معه: مغني اللبيب 386 - 387. - شرح الكافية 2 / 396.
- 29 - كتاب سيبويه 70/1.
- 30 - انظر: في النحو العربي، نقد وتوجيه 179. - والفعل زمانه وأبنيته 64. - وبناء الجملة الخبرية في شعر أبي فراس الحمداني 236 - 240.
- 31 - انظر: شرح المفصل 109/8 - 110 - ومغني اللبيب 365، 368. - والجني الداني 266 - 267.
- 32 - كتاب سيبويه 3 / 117.
- 33 - انظر: مغني اللبيب 373 - 375. - والجني الداني 270 - 272.